دور الإفصـاح في التقاريـر المالية فـي ظـل المعاييـر المحاسـبية الدوليـة و أثره على المؤسسـات الاقتصاديـة السـودانية

إعـــــداد :

د. منتصرمساعد أبوشنب حسن

كلية المعرفة للعلوم والتكنولوجية
الكلية العالمية للعلوم والتكنلوجيا
Email: mmasaad@2bopco.com

المستخلص

تهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى توفر الإفصاح في التقارير المالية من وجهة نظر المستفيدين منها؛ معرفة مدى انسجام بيانات التقارير المالية للمؤسسات السودانية مع التشريعات والقوانين السودانية المتعلقة بالإفصاح. بيان مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٥ و من ثم الحكم على مدى كفاية التشريعات السودانية لمتطلبات هذا المعيار، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليل والمنهج التاريخي واسلوب دراسة الحالة، و لهذا الغرض قام الباحث بتصميم استبيان و توزيعه على فئة الدراسة التي تتمثل في المستفيدين من التقارير المالية وقد اقتصر توزيع الاستبيان على المديرين الماليين للمؤسسات الاقتصادية السودانية، البنوك، مدققي الحسابات. وقد تم إعطاء الإجابات درجات من ١-٥، و قد تم إيجاد الانحراف المعياري و معدل الاختلاف و تحديد نسبة الإفصاح لكل عينة، كما جرى اختبار الفرضيات -اختبارات- .

خلصت الدراسة الي عدد من النتائج اهمها: الإفصاح عن المعلومات في قائمة الدخل أو حساب الأرباح و الخسائر مقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥) و تطبيقها على عينات الدراسة التي شملت موظفي الدولة، و البنوك و المؤسسات الصناعية، و مدققي الحسابات القانونيين السودانيين. موظفو البنوك، أظهرت عينة الدراسة و البالغ عدد مفرداتها ثلاثين موظفا أن درجة الإفصاح لديهم تبلغ ٨٤٪ و هو معدل مهم و يقارب من متوسط نسبة الإفصاح لجميع الفئات و البالغ ٨٥٪ و نجد أن ترتيب هذه الفئة هو الثالث، حيث أن البنوك تهتم بالإفصاح في القوائم و التقارير المالية، و ذلك لمنح القروض و الائتمان، كذلك فإن البنوك هي شركات مساهمة و يقيدها قانون البنك المركزي و كذلك الأصل المحاسبي الدولي رقم «٣٠» و الأصل المحاسبي رقم «١٠».

على ضؤ النتائج جاءت التوصيات الاتية: ضرورة قيام الجهات المعنية بالتنسيق الكامل مابين المعايير و التطبيقات المحاسبية الدولية

المعمـول بهـا، و ملاءمتها مـع الواقع السـوداني. ضرورة نشـر التقارير المالية السـنوية الكاملة مرفقـا بها جميع الإيضاحـات دون حذف أي منها لأنهـا تعتبر جزءا لا يتجزأ مـن التقارير المالية، و كذلـك لاحتوائها على جميع بنـود المعلومات التـي تحتاجها الفئـات المختلفة.

الكلمـات المفتاحيـة: الإفصـاح المحاسـبي، التقاريـر المالية، المحاسـبة الدولية، المؤسسـات السـودانية

Abstract

This study aims to examine the extent of disclosure in financial reports from the perspective of their users, and to determine the degree of consistency between the financial reporting data of Sudanese institutions and Sudanese legislation and laws related to disclosure. It also seeks to assess the extent of application of International Accounting Standard No. 5 and, accordingly, to evaluate the adequacy of Sudanese legislation in meeting the requirements of this standard.

The study adopted the descriptive-analytical approach, the historical method, and the case study method. For this purpose, the researcher designed a questionnaire and distributed it to the study population, represented by beneficiaries of financial reports. The questionnaire was limited to financial managers of Sudanese economic institutions, banks, and auditors. Responses were rated on a five-point scale (5–1). The standard deviation and coefficient of variation were calculated, and the disclosure percentage for each sample was determined. Hypotheses were tested using the t-test.

The study reached several findings, the most important of which relate to the disclosure of information in the income statement or profit and loss account compared with International Accounting Standard No. (5) and its application to the study samples, which included government employees, banks, industrial institutions, and Sudanese certified auditors.

Regarding bank employees, the study sample—comprising thirty employees—showed a disclosure rate of %84, which is a significant rate and close to the overall average disclosure percentage of all categories, amounting to %85. This category ranked third, as banks place considerable emphasis on disclosure in financial statements and reports for the purposes of granting loans and credit. Furthermore, banks are joint-stock companies governed by Central Bank law, as well as International Accounting Standard No. 30 and Accounting Standard No. 10.

In light of the results, the study recommended the following: the necessity for relevant authorities to ensure full coordination between applicable international accounting standards and practices and to adapt them to the Sudanese context; and the importance of publishing complete annual financial reports, including all accompanying notes without omission, as they constitute an integral part of financial reports and contain all the information required by different user groups.

Keywords: Accounting disclosure, Financial reports, International accounting, Sudanese

المقدمة

اشتملت على الاتي:

أولًا: الاطار المنهجي للبحث

هنـاك كثير من التعاريف للإفصـاح، فمنها ما يتناول الإفصـاح في التقارير الماليـة، من حيث أنـه عرض للمعلومـات المهمة للمسـتثمرين و غيرهم من المسـتفيدين بطريقة تسـمح بالتنبـؤ بمقدرة المشـروع على تحقيق أربـاح في المسـتقبل و قدرتـه على سـداد التزاماته، و يعرف هندركسـن الإفصـاح بأنه «إعلام مسـتخدمي التقاريـر المالية بكل ما يسـاعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة سـواء أكانت قرارات استثمارية أو منح قـروض أو تتعلق بتحديـد العبء الضريبي لكل شـركة من المؤسسـات المساهمة» [1].

و قد عرف الأسـتاذ خالـد أمين عبـد الله مفهوم الإفصاح المحاسـبي بأنه «يرتكـز على ضـرورة إظهـار القوائـم الماليـة للمعلومات الرئيسـية ذات الأهمية النسـبية بصورة صحيحة و دقيقة بحيث تخدم جميع المسـتفيدين منها» [2].

كمـا أن شـوي « يربط بين درجة الإفصـاح و تخفيض حالة عـدم التأكد لدى المسـتفيدين من خلال نشـر معلومات اقتصادية لها علاقة بالمشـروع، سـواء كانـت معلومـات كميـة أو نوعية تسـاعد المسـتثمر علـى اتخاذ قراراتـه و التخفيـض من حالة عـدم التأكد لديـه عن الأحـداث الاقتصادية المستقبلية» [3].

كمـا يمكـن النظر إلـى الإفصـاح من خـلال علاقتـه بنظريـة الاتصالات في المحاسـبة، حيـث أنه إجـراء يتم من خلالـه اتصال الوحـدة الاقتصادية

1- Eldon Hendriksen, Acounting theory, New York : R.D. Irwin, 1992, P50-

2- خالـد أمين عبـد الله، « الإفصاح و دوره في تنشـيط التداول في أسـواق رأس المال العربيـة»، مجلة القانون العربي، العدد 92، تشـرين أول 1995، ص38.

3- Frederick, Choi, Financial Disclosure and Entry to the European Capital, Journal Accounting Research, autumn,,1972,P160-.

بالعالـم الخارجـي، و أن المحصلة النهائية لإجراءات الإفصاح في المحاسـبة تظهر على شـكل قائمـة المركز المالي، و قائمة الدخـل و قائمة التدفقات النقدية.

و قـد ظهرت أهميـة موضـوع الإفصاح فـي السـودان بعد زيـادة عدد المؤسسـات الصناعية المسـاهمة و خاصة بعد تأسـيس سـوق الأوراق الماليـة، حيث لقي الإفصـاح الكثير من الاهتمام من جانـب بعض الجهات العلميـة و المهنيـة التي قامت بإصـدار عدد مـن التوصيـات و الآراء التي تتعلـق بالمعلومـات التي يتعين الإفصـاح عنها.

و قد نـص المعيار المحاسـبي الدولـي رقم (٥)علـى المعلومـات الواجب الإفصـاح عنها فـي البيانات الماليـة و هي:

1. المعلومـات التـي يتوجـب الإفصـاح عنها فـي التقاريـر الماليـة و التي تتألف من الميزانيـة العمومية، و قائمة الدخـل، و قائمة التدفق النقدي، و الإيضاحـات حول القوائـم المالية.
2. اسـتخدام المعلومات المالية لإجراء الدراسـات و اتخاذ القـرارات المالية المختلفـة لذلك يجب أن تكـون المعلومات الماليـة واضحة و مفهومة من أجل سـلامة قرارات المسـتثمر، و غالبـا ما تتضمـن القوائم المالية معلومـات تفرضهـا المتطلبـات المحلية لـكل دولة، و ذلـك بالإضافة إلـى الحد الأدنى الـذي تفرضه المبادئ المحاسـبية المتعـارف عليها.
3. عـدم الالتـزام باسـتخدام شـكل محـدد للتقاريـر المالية، و قـد يختلف شـكل التقاريـر الماليـة مـن قطاع اقتصـادي إلـى آخر، و ذلـك لتكون المعلومـات الـواردة فيه أكثـر إفصاحا.

أ- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. الوقـوف على مـدى توفر الإفصاح فـي التقارير المالية مـن وجهة نظر المستفيدين منها.
2. معرفة مدى انسـجام بيانـات التقارير المالية للشـركات الاقتصادية مع

التشريعات و القوانين السـودانية المتعلقة بالإفصاح.

3. بيـان مدى تطبيـق المعيار المحاسـبي الدولي رقم «٥»، و مـن ثم الحكم على مدى مصداقية التشـريعات السـودانية لمتطلبات هـذا المعيار.

ب- مشكلة الدراسة:

اسـتنادا للمعيار المحاسـبي الدولي رقم (٥) الذي تنـاول متطلبات الإفصاح الواجب توفرها في التقارير المالية المنشـورة حتـى تكون مفيدة للأطراف المختلفـة ذات العلاقة بهـذه التقاريـر، و قانون الشـركات، وعليه، يمكن صياغة مشـكلة البحـث في السـؤال الرئيس الآتـي: إلى أي مدى يسـهم الإفصـاح فـي التقارير المالية، فـي ظل المعاييـر المحاسـبية الدولية، في تحسـين أداء وكفـاءة المؤسسـات الاقتصاديـة السـودانية؟ فإنه يمكن توضيح مشـكلة الدراسـة بالإجابة عن التسـاؤلات التالية:

1. هـل المعلومات المحاسـبية المفصح عنهـا في التقاريـر المالية كافية لاحتياجات المسـتفيدين منهـا لاتخاذ قرارات اقتصادية رشـيدة؟
2. هـل المعلومات المحاسـبية المفصح عنها في التقاريـر المالية ملتزمة بالتشـريعات و القوانيـن السـودانية مـن جهـة و متطلبـات معيـار المحاسـبة الدولـي رقـم «٥» من جهـة أخرى؟
3. هل التشـريعات و القوانين السـودانية المتعلقة بالإفصاح تتمشى مع متطلبات المعيار المحاسـبي الدولي رقم «٥»؟.

ج- فرضيات الدراسة:

في ضوء ما تم عرضه سابقا، فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

1. **الفرضيـة الأولـى:** لا توجـد فـروق معنويـة ذات دلالـة إحصائيـة بين مسـتوى الإفصـاح الفعلـي المطلـوب توفره بشـكل عام فـي قائمة الدخل الصـادرة عن المؤسسـات الاقتصادية السـودانية، و مسـتوى الإفصـاح المطلـوب توفـره بهذا الخصوص حسـب معيار المحاسـبي الدولـي رقم (٥).

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 90 5528004880 http://ium.usa.online
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
المركز الرئيسي IUM

2. **الفرضيــة الثانيــة:** لا توجــد فــروق معنويــة ذات دلالــة إحصائيــة بين مســتوى الإفصــاح الفعلــي المطلــوب توفره بشــكل عام فــي قائمة الميزانية الصادرة عن المؤسســات الاقتصادية الســودانية، و مســتوى الإفصــاح المطلــوب توفره بهذا الخصوص حســب المعيار المحاســبي الدولــي رقم (٥).
3. **الفرضيــة الثالثــة:** لا توجــد فــروق معنويــة ذات دلالــة إحصائيــة بين مســتوى الإفصــاح المطلــوب توفــره فــي القوانيــن و التشــريعات الســودانية و مســتوى الإفصــاح المطلــوب توفــره بهــذا الخصوص حســب المعيــار المحاســبي الدولي رقــم (٥).
4. **الفرضيــة الرابعــة:** لا توجــد فــروق معنويــة ذات دلالــة إحصائية بين مســتوى الإفصــاح الإجمالي بشــكل عام فــي القوائم الماليــة جميعها كوحــدة واحدة و الصــادرة عن المؤسســات الاقتصادية الســودانية، و مســتوى الإفصــاح المطلوب توفــره بهــذا الخصوص حســب المعيار المحاســبي الدولي رقــم (٥) و بالتالي فإن التقارير الماليــة تفي باحتياجات و متطلبات مســتخدمي هــذه التقارير.

الفصل الأول

الاطار النظري للبحث

المبحث الاول: الإفصاح في التقارير المالية

اختلفت وجهات نظر الباحثين و المهنيين حول مفهوم الإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح و مستواه، فمنهم من لا يحصر نطاق مشكلة الإفصاح في مجرد درجة تفصيل القوائم المالية المنشورة أو في أساليب تبويب و عرض المعلومات في هذه القوائم، و إنما يتعدى هذا النطاق ليجعل منه عنصر دقة و مصداقية للأرقام المعروضة في هذه القوائم هو أساس مشكلة الإفصاح، في حين أن آخرين يرون أن مشكلة الإفصاح تنحصر فقط في نطاق عرض المعلومات في القوائم المالية المنشورة و مجرد كمية المعلومات المعروضة فيها و من ثم الشكل الذي يتم فيه عرض هذه المعلومات، أما مسألة صحة و مصداقية الأرقام المعروضة في تلك القوائم فهي مسألة أخرى تتعدى من وجهة نظرهم حدود مشكلة الإفصاح لتدخل في نطاق مشكلة القياس المحاسبي، و فيما يلي عدد من التعاريف حول مفهوم الإفصاح، و تاريخ نشوئه، و أنواع الإفصاح، و أهميته، و العوامل المؤثرة على الإفصاح، و متطلبات الإفصاح العامة، و توقيت الإفصاح، و التوسع في الإفصاح.

1- تعريف الإفصاح:

لقد عرف مفهوم «الإفصاح» بالعديد من التعاريف، و فيما يلي عدد من هذه التعاريف، و قد ركز بعض الباحثين على الغرض من توضيح المعلومات المالية، فقد تطرق كثير من الكتاب إلة مفهوم الإفصاح، و أهميته في اتخاذ القرارات فعرفوه بأنه نشر المعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها و ذلك لزيادة فعالية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، حيث أن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة

المخاطـرة التـي تتعرض لها الشـركة للوصول إلـى القرار الذي تسـتطيع مـن خلاله تحقيـق أهدافه و التي تتناسـب مع درجة المخاطـرة التي ترغب بهـا [4] و عرفه خالـد آمين «بأنه إظهـار القوائم المالية لجميـع المعلومات الأساسـية التي تهـم الفئـات الخارجية عن المشـروع بحيـث تعينها على اتخاذ القرارات الرشـيدة» [5].

كما عرفـه مطر «بـأن متطلبات عـرض المعلومـات في القوائـم المالية وفقـا لمبادئ المحاسـبة المتعـارف عليها تقضـي بتوفر عنصـر الإفصاح المناسب في هذه القوائم و ذلك بشـأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)» و عنصر الإفصـاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشـكل و محتوى القوائم الماليـة و بالمصطلحات المسـتخدمة فيها، و أيضـا بالملاحظات المرفقة بهـا، و بمدى مـا فيها مـن تفاصيل تجعـل لتلـك القوائم قيمـة إعلامية من وجهة نظر مسـتخدمي هـذه القوائم» [6].

و هنـاك الكثيـر مـن التعاريف عن الإفصـاح و أهميتـه فمنها مـا يتناول الإفصـاح فـي التقاريـر المالية مـن حيث أنه عـرض للمعلومـات المهمة للمسـتثمرين مـن الدائنيـن و غيرهم من المسـتفيدين بطريقة تسـمح بالتنبـؤ بمقدرة المشـروع على تحقيق أربـاح في المسـتقبل و قدرته على سـداد التزاماته و أن كميـة المعلومات التي يجب الإفصـاح عنها لا تتوقف علـى مدى خبـرة القارئ و لكن علـى المعايير المرغوبـة للإفصاح (الإفصاح الكامـل – الإفصاح الكافـي – الإفصاح المقبول) [7]، كمـا أن هناك من يربط بيـن درجـة الإفصـاح و تخفيض حالة عـدم التأكـد لدى المسـتفيدين من خـلال نشـر كل معلومـات اقتصادية لها علاقة بالمشـروع سـواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تسـاعد المسـتثمر علـى اتخاذ قراراته و

4- خالد أمين عبد الله، المصدر السابق، ص 38.

5- خالد أمين عبد الله، المصدر السابق، ص 38-44.

6- محمـد مطر، «تقييم مسـتوى الإفصـاح الفعلي في القوائم المالية المنشـورة للشـركات المسـاهمة العامة في ضـوء قواعد الإفصـاح المنصوص عليهـا في أصول المحاسـبة الدولية»، مجلة دراسـات الجامعـة الأردنية، 1990/10/28، ص 119.

7- حكمت أحمد الراوي، مرجع سابق، ص 163-193.

تخفض من حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلة [8].

هـذا و يمكـن النظـر إلـى الإفصـاح و علاقتـه بنظريـة الاتصـالات فـي المحاسـبة من حيـث أنه إجراء يتـم من خلاله اتصـال الوحـدة الاقتصادية بالعالـم الخارجـي، و أن المحصلة النهائية لإجراءات الإفصاح في المحاسـبة تظهر في شـكل قائمة المركز المالـي، و قائمة التغيير فـي المركز المالي، و قائمـة الدخل [9].

و في هذا الصدد اقترحت جمعية المحاسـبين الأمريكيين خمسـة خطوط عريضة للاسترشـاد بهـا عند توصل المعلومة المحاسـبية للمسـتفيدين منهـا الإفصاح عن عمليات المشـروع و أوجه نشـاطه عند إعـداد التقارير الماليـة بطريقة تفيد متخذي القرارات و تسـاعدهم على تقييم نشـاطه [10].

و من حيـث علاقة الإفصـاح بالمراجعة أشـارت لجنـة إجـراءات المراجعة إلـى أن الإفصـاح هو عـرض للقوائـم المالية بـكل وضوح طبقـا للمبادئ المحاسـبية المقبولـة و يتعلـق بشـكل و تنظيـم و تصنيـف المعلومات لـواردة بالقوائـم الماليـة و معانـي المصطلحات الـواردة بها، هـذا و لقد حدد دسـتور مهنـة المراجعة الصادر عـن معهد المحاسـبين الأمريكيين مسـؤولية كل عضـو مـن أعضـاء المهنـة إذا فشـل في الإفصـاح عن المعلومـات الواجـب نشـرها للمسـتفيدين أو عـدم كفايتها لهم.

كمـا أشـار معهـد المحاسـبين الأمريكييـن أيضـا و بشـكل قاطـع إلى ضـرورة التـزام المراجعين بالقواعد و المبـادئ المحاسـبية المقبولة قبولا عامـا، و توصيـات و آراء لجنـة معاييـر المحاسـبة الماليـة (FASB)، و لجنة المبادئ المحاسـبية (APB)[11] و عدم إبداء رأي يتعـارض مع هذه القواعد و

8- خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 38-44.

9- خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 38-44.

10- AAA , A Statement of Basic, Accounting Theory, Evanston, Illionois: 1997, PP27-19.

11- Committee on Auditing Procedure of the AICPA, Statement on Auditing Standards, No. I, as cites by Stephen L, Busboy, "The Boundaries of Adequate Disclosure", The Singapore Accountant, Vol. ,35 1997, p. 83.

التوصيات إلا إذا كانت هناك ضرورة تستدعي ذلك [12].
نخلص من ذلك إلى أن الإفصاح كمفهوم نسبي يحقق كثيرا من المزايا للمستثمرين و الدائنين و إدارة المشروع و غيرهم من المستفيدين، يقتضي إعلام متخذي [13] القرارات الاقتصادية بالمعلومات المهمة، و يهدف إلى ترشيد عملية اتخاذ القرارات و الاستفادة من استخدام الموارد بكفاءة مما ينعكس بالتالي على زيادة درجة الرفاهية للاقتصاد القومي عامة.
إلا أن هناك من يخالف هذا الرأي و يقف ضد الإفصاح عن المعلومات المهمة بالتقارير المالية خوفا من حصول المشروعات المنافسة على هذه المعلومات أو اكتشاف المحللين الماليين لبعض المزايا لصالح المستثمرين أو مطالبة اتحادات العمال ببعض المزايا لصالح العاملين، و قد أمكن الرد على ذلك على أساس أن المعلومات التي تخشى المشروعات الإفصاح عنها خوفا من المنافسة قد يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى خارج المشروع بالإضافة إلى أنه قد يحدث أن تؤدي زيادة درجة الإفصاح في التقارير المالية إلى تحسين درجة التفاوض و المساومة مع اتحادات العمال و الموظفين [14].

2- تاريخ نشوء الإفصاح:

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات إلى عام ١٨٣٧ حيث نشرت «Railway Magazine p.٢» مقالة عن الإفصاح و ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية كل ستة شهور بحيث تشمل هذه المعلومات بيانات عن الأرباح و رأس المال و الاهتلاكات و تقييم

12- AICPA Code of Professional Ethies, as cited by L.D Mecullers and R.G Schroeder, Accounting Theory, NewYork: John – Willey & Sons, 1997, p. 540.

13- محمد عبد السلام، «علاقة الربط بين نظرية الاتصالات و مبدأ الإفصاح الكامل في المحاسبة»، مجلة الإدارة، العدد الرابع، أبريل 1984، ص.ص51-59.

14- Eldon Hendriksen, Accounting Theory, NewYork : R.D.Irwin, 1992, P514.

الموجودات[15].

هـذا و قد تزادت أهمية مبـدأ الإفصاح عن المعلومات فـي البيانات المالية المنشـورة بالتحـول التاريخـي الذي حـدث لوظيفة المحاسـبة منـذ بداية السـتينات من هـذا القرن عندما تحولـت عما يطلق عليـه الباحثون مدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المسـتخدمين فبدخـول هذه الحقبة التاريخية تحولـت الوظيفة المحاسـبية من التركيـز على دورها كنظـام للمعلومات غايتـه الأساسـية توفيـر المعلومـات لمناسـبة لصنـع القـرارات، و لكي تقوم المحاسـبة بدورها الجديد ارتقى شـأن كثير من المبادئ المحاسـبية المتعـارف عليها كان مـن بينها مبدأ الإفصـاح و القيود المحاسـبية مثل الملائمـة و المصداقية على حسـاب قيـود أخرى كالتحفـظ و الموضوعية، كمـا صاحب هـذا التطور فـي المحاسـبة انفتاح المحاسـبين علـى فروع المعرفـة الأخـرى كانفتاحهم مثلا علـى النظرية الحديثـة للمعلومات التي قدمـت للمحاسـبين كثيرا من الأدوات و المؤشـرات التي اسـتفادوا منها فـي مجالات شـتى عززت مـن أهمية دور مبـدأ الإفصاح.

و مـن جانب آخـر كان لتزايـد الـدور الاقتصادي لأسـواق المـال العالمية أثر مباشـر علـى المحاسـبة، إذ فرضت على المحاسـبين أن يولـوا اهتماما خاصـا للنظريـات و المفاهيم التي تحكـم مقومات و آليات هذه الأسـواق كنظرية المحفظـة مثلا Portfolio Theory و فرض السـوق المالي الفعال ذلـك ما أكـد مرة أخـرى أهميـة الإفصاح عـن المعلومـات فـي البيانات المالية المنشـورة بعـد أن أصبحت هذه لبيانات مصدرا رئيسـا للمعلومات بالنسـبة للمتعاملين في هـذه الأسـواق، لكن عـام ١٩٧٤ شـهد حدثين بارزين تـركا آثارا كبيرة على مشـكلة الإفصاح عن المعلومـات في البيانات المالية المنشـورة في الولايات في ميزانيات المؤسسـات الأمريكية تجلت في سـمتين رئيسـتين هما اتسـاع نطـاق الإفصـاح ليشـمل معلومات كانـت إدارات المؤسسـاتحتى ذلـك التاريـخ تعتبرهـا مـن المحرمات في حين تمثلت السـمة الثانية بتحـول التركيز على أهداف الإفصـاح إلى حماية

15- R. Brief R. « Accountants Responsibility in Historical Perspective" The Accounting Resview, Vol. 50, No. 1975 2, p2.

مصالح الفئات المختلفة مثل المساهمين، و المستثمرين، و المقرضين. هذا و قد تولت الجمعيات المهنية العالمية للمحاسبة و التدقيق في الوقت الحاضر تطور مبادئ المحاسبة الدولية حيث أصدرت عدة جمعيات مهنية العديد من المبادئ المحاسبية للإفصاح حيث سيتم تناول هذا الموضوع بشكل أوسع في الفصول اللاحقة [16].

3- أنواع الإفصاح:

هناك ما يميز بين مفهومين للإفصاح هما: [17]

A. **الإفصاح المثالي:** و هو الذي لا يتحقق بتحقق الشروط التالية:
   i. أن تكون القوائم المالية المنشورة على درجة عالية من التفصيل.
   ii. أن تكون أرقام القوائم المالية على درجة عالية من الدقة و المصداقية.
   iii. أن يتم عرض القوائم المالية بالصورة و في الوقت الذي يتناسب مع احتياجات و رغبات كل طرف من الأطراف ذات المصلحة على حده.

B. **الإفصاح الواقعي:** و هو الذي يركز على الموازاة ما بين الفائدة أو العائد الذي سيتحقق من المعلومات و بين كلفة نشر تلك المعلومات، و يمكن تعريفه بأنه الإفصاح الممكن أو المتاح، و معيار هذا الإفصاح هو المرونة في إطار عناصره الرئيسة التي تشمل طبيعة المعلومات، بمعنى أنه يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة يجعلها غير مضللة، و نلاحظ أن هناك اتجاها نحو زيادة حجم المعلومات المفصح عنها، و التركيز على المعلومات التي تحتاج لدراية و خبرة في استخدامها و خاصة تلك التي يحتاجها المحللون الماليون و وسطاء الاستثمار [18] بحيث يقوم

16- محمد مطر و آخرون، «الإفصاح في ميزانيات البنوك»، مجلة البنوك في الأردن، العدد الثامن/ أيلول 1991 ص (2387-2386).

17- محمد مطر، «تقييم مستوى الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية»، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 120، العدد 3، 1993، ص 116-127.

18- محمد مطر، مرجع سابق، ص 116-127.

هذا المفهوم على الركائز التالية:

i. المبادئ و الأصول المحاسبية.

ii. السياسات الإدارية.

iii. توجيهات و لوائح الإشراف والرقابة من جهة و أدلة التدقيق و مصالح الأطراف التي ستستخدم تلك البيانات من جهة أخرى.

يتبين من تعريف مفهوم الإفصاح الواقعي بأنه سهل المنال في الواقع العملي أكثر من مفهوم الإفصاح المثالي، و أنه يتضمن مفاهيم الإفصاح الثلاثة و هي الإفصاح المناسب و العادل و الكافي و هذه المفاهيم يمكن تعريفها كما يلي: [19]

- **الإفصاح المناسب:** و هو الحد الأدنى من الإفصاح الذي يجب أن تتضمنه القوائم المالية حتى لا تكون مضللة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة.
- **الإفصاح العادل:** و يتضمن تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بنفس كمية المعلومات في وقت واحد.
- **الإفصاح الكافي:** و هو تزويد الفئات المختلفة بالمعلومات التي تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة، حيث أن المعلومات الكثيرة التي ليس لها معنى و دلالة تؤدي إلى ضياع المعلومات المهمة و المفيدة مما يضلل مستخدمي البيانات المالية عند اتخاذ القرارات.

4- أهمية الإفصاح في البيانات المؤسسات الصناعية:

تعتبر المؤسسات الاقتصادية خاصة الصناعية من القطاعات المهمة في أي بلد حيث تشكل عاملا هاما في ازدهار الأعمال و تقوم بالمحافظة على الثقة في الاستثمار و الاقتصاد و ذلك من خلال علاقتها الوثيقة مع الهيئات المشرعة و الحكومية، و من خلال تقيدها بالتشريعات و الأنظمة المفروضة عليها، لذلك فإن البيانات المالية للشركات الصناعية تعتبر من المصادر الهامة للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات الاقتصادية،

19- محمد مطر، المرجع السابق، ص 116-127.

و أن الإفصاح الكافي في هذه البيانات سوف يساعد متخذي القرارات الاقتصادية في تقييم المركز المالي و الأعمال و الإنجازات التي تقوم بها المؤسسات الصناعية، و فهم المواصفات و الميزات الخاصة لطبيعة أعمال هذه الشركات، و قد ازدادت أهمية الإفصاح في البيانات المالية للمؤسسات الصناعية حديثا للأسباب التالية:[20]

A. إصدار تشريعات لضمان حقوق المستثمرين حيث لم يبق هناك مبررات لإدارات المؤسسات المساهمة الصناعية للتهرب من الإفصاح عن المعلومات بحجة الحرص على حماية مصالح المساهمين.
B. إلزام المؤسسات المساهمة الصناعية من حيث شروط و قواعد الإفصاح للوائح التي تصدرها لجنة البورصة الأمريكية Securities and Exchange Commission بشأن الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة الأخرى المدرجة فيها.
C. قيام لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥) المتعلق بالإفصاح في البيانات الخاصة بالمؤسسات الصناعية.

5- العوامل التي تؤثر على الإفصاح:

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح بالتقارير المالية و قد أمكن تقسيمها إلى: عوامل بيئية تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، و أخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها، و أخيرا هناك عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ذاتها و يتضح ذلك فيما يلي:

أ- عوامل بيئية:

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية و اجتماعية و سياسية[21]، و عوامل أخرى ناتجة من حاجة المستفيدين إلى مزيد

20- خالد أمين عبد الله، «الإفصاح و دوره في تنشيط التداول في سوق رأس المال العربية»، المحاسب القانوني، العدد92، تشرين أول 1995م ص 38-44.

21- Eldon Hendriksen, « Disclosure Insight into Requirement in U.S.A and U.K », The International Journal of Accounting, Vol.65 Spring 1992, p.32-21.

مـن المعلومات الإضافيـة عن التغيـرات البيئية [22] و أثرها على المشـروع، بغـرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها و تحديد المسـؤولية الاجتماعيـة لكل منها.

و يبـدو ذلك مـن المقارنة بين التقاريـر المالية التي تعد فـي كل من انجلترا و الولايات المتحـدة الأمريكية [23] حيث يحدد قانون المؤسسـات في انجلترا التقاريـر التي يجب إعدادها و طـرق عرض المعلومات الماليـة في القوائم الماليـة و العلاقـة بيـن هـذه المعلومـات و المعلومات الأخـرى الواردة بتقريـر الإدارة، و أشـار قانـون المؤسسـات الانجليـزي أيضا إلـى ضرورة توزيع هذه التقارير على المسـاهمين لمناقشـتها قبـل إقرارها.

بينمـا لا يوجد فـي الولايـات المتحـدة الأمريكية قانـون للشـركات يحدد المعلومـات التـي يجـب أن تـرد بالتقاريـر الماليـة، و إنمـا تعد فـي ضوء المبادئ المحاسـبية المقبولـة، و هي تحـوي غالبا تقرير مجلـس الإدارة و قائمـة الدخـل و قائمة المركـز المالي، و قائمـة التدفق النقـدي، بالإضافة إلى بعض المعلومـات الإحصائية الأخرى، و قد يرجع أسـباب هذا الاختلاف بين التقاريـر المالية و المعلومـات الواردة بها في كل مـن انجلترا و أمريكا إلـى السـلطة التـي تشـرف و تراقب علـى هذه الشـركات، و مـدى حاجة المسـتفيدين أو من يمثلهم من المعلومات المالية حيث يهتم المسـتثمر في أمريكا أساسـا برقـم صافي الدخـل بينما يهتم المسـتثمر فـي انجلترا بقيمـة المبالـغ الموزعة و مـدى قدرة المشـروع على سـداد التزاماته في المستقبل.

ب- عوامل تتعلق بالمعلومات:

تتأثـر درجة الإفصاح فـي التقاريـر الماليـة بالمعلومات التي يتـم الإفصاح عنهـا و مـدى توافر عـدد مـن الصفات للحكـم علـى كفاءتهـا و أهمها أن تكـون المعلومـات ملائمـة للقـرارات التـي سـيقوم باتخاذهـا أغلب المسـتفيدين منهـا و أن تكـون هنـاك ثقـة في هـذه المعلومـات عند

22- AAA, Report of Committee on Environmental Effects of Organizational Behavior, Accounting Review, Supplement to Vol. 72, No 1997 ,4, pp 120-72.

23- Eldon Hendriksen, Disclosure Insights, Op. Cit, pp32-21.

الاستفادة منها، بالإضافة لقابليتها للتحقق و المقارنة و في هذا الصدد أشارت لجنة معايير المحاسبة المالية كما هو مبين إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست إلا أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها، و ذلك من خلال تعريف اللجنة.

ج- عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:

و هذه المجموعة من العوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية مثل حجم المشروع، عدد المساهمين، صافي الربح ... إلى غير ذلك من العوامل. و قد تؤثر على درجة الإفصاح في ظل فروض معينة و يبدو ذلك فيما يلي :

i. **حجم المشروع (مجموع الأصول):** يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية و استخراجها بشكل دقيق و بتوقيت مناسب و ملائم للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم و التقارير المالية، و تكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى و ناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين.[24]

ii. و قد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المشروع و درجة الإفصاح في التقارير المالية في عدد من الدراسات الميدانية و قد يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المشروعات الكبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة الحجم.[25]

iii. **عدد المساهمين:** و تبين وجود علاقة موجبة أيضا[26] بين عدد المساهمين و درجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها من جانب المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين الماليين أو سماسرة الأوراق المالية.

24- FASB, No. I, November, 1997, Op. Cit. p. 17.

25- Surendra S. Singhvi, « Characteristics and Implication of Inadequate Disclosure : A case study of India », The International of Accounting, Vol.3, No.2, Spring 1968, p 139-129.

26- Surendra S. Singhvi, op. cit, p. 139-129.

iv. **تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية:** و قد يكون لهذا العامل أثر[27] مباشر على زيادة درجة الإفصاح حيث تقوم المؤسسات المسجلة بسوق الأوراق المالية التي يتم التعامل فيها بالأسهم أو السندات التي تصدرها بملء عدد من النماذج و الإيضاحات عن أهداف الشركة و نشاطها، و نتائج أعمالها و بهذا تكون تحت ضغط لزيادة و تحسين درجة الإفصاح في التقارير المالية.

v. **المراجع الخارجي:** و يؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ و مفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها.

هذا و توجد عوامل أخرى قد تؤثر على درجة الإفصاح، أهمها صافي الربح، و رغبة إدارة المشروع في الإفصاح عن المعلومات، و أجهزة الإشراف و الرقابة على أعمال المؤسسات المساهمة.[28]

6- متطلبات الإفصاح العامة:

بالرغم من اختلاف المحاسبين على المعنى المحدد للإفصاح إلا أنهم متفقون على ضرورته و أهميته و الجدول رقم (I) يوضح طرق الإفصاح، و متطلباته و الأهمية النسبية لكل طريقة من طرق الإفصاح:

جدول رقم (I) يوضح طرق الإفصاح العامة[29]

27- خالد أمين عبد الله، المحاسب القانوني العربي، مرجع سابق، ص 38-44.

28- خالد أمين عبد الله، المحاسب القانوني العربي، مرجع سابق، ص 38-44.

29- Eldon Hendriksen, Accounting Theory, Op. Cit,. P 514.

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
1- القوائم المالية	و تشمل على قوائم أساسية و هي: ▪ قائمة الدخل أو حسابات ختامية. ▪ قائمة المركز المالي. و كذلك قوائم إضافية و هي: ▪ قائمة التغيير في المركز المالي ▪ قائمة الأرباح الموزعة. ▪ قائمة التدفق النقدي.	تعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح و يراعي في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة و أيضا ما يتعلق بالتبويب، التوحيد و الأرقام المقارنة عن سنتين ماليتين.
2- مذكرات	و تكون أسفل القوائم المالية و تشتمل على: ◆ طرق تقويم المخزون. ◆ طريقة الاهتلاك المطبقة. ◆ التزامات محتلمة. ◆ أحداث وقعت بعد أعداد الميزانية. ◆ أثر التحويلات للعملات الأجنبية. ◆ التغير في السياسات المحاسبية.	و هذه المذكرات تعتبر جزءا مكملا للقوائم المالية، و تشتمل على بيانات مالية غير واردة فيها.
3- تقريرمراجع الحسابات الخارجي	أهم ما ستضمنه: ● مدى تطبيق المبادئ المحاسبية. ● مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية. ● أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية. ● نتيجة الفحص المستندي و الفني للعمليات المالية	● يزيد من ثقة المستفيدين في المعلومات الواردة بالقوائم المالية. ● على ضوء التقرير تتحدد مسؤولية المراجع تجاه ا لغير .
4- الإيضاحات	توضح ما يلي: ▪ أي ضمانات على أحد الأصول. ▪ سعر السوق و سعر الشراء للأوراق المالية و التكلفة للأوراق المالية. ▪ سعر السوق و سعر التكلفة للبضاعة الباقية.	تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات المكملة لها و الأوراق المالية بقصد المتاجرة أو بغرض الاحتفاظ بها أو الجاهزة للبيع.

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
5- جداول إحصائية	أهم هذه الجداول: ◆ تحليل الأصول، الاهتلاك. ◆ تحليل المصروفات إلى ثابت و متغير. ◆ بيان المبيعات، تكلفة المبيعات.	توضح للقارئ نتيجة نشاط المشروع بصورة مختصرة
6- تقرير الإدارة	● معلومات عن أهداف المشروع. ● النشاط الحالي و المستقبلي له. ● أحداث غير مالية تؤثر على المشروع في المستقبل. ● الطاقة الإنتاجية. ● مشاكل خاصة بالإنتاج أو التوزيع.	يتضمن كل معلومات غير مالية قد تؤثر على المشروع مستقبلا و تفيد في التنبؤ.
7- هيئة الأوراق المالية	● الإفصاح عن الأمور الجوهرية و الأحداث الهامة. ● الإفصاح عن إدراج اسم المؤسسات المساهمة العامة. ● الإفصاح المتعلق بشركات الوساطة المالية. ● تعامل الأشخاص المطلعين بالأوراق المالية. ● المعايير المحاسبية. ● معايير التدقيق و الشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة اللجنة.	يتضمن كل معلومات مالية قد تؤثر على الشركة و على مستخدمي التقارير المالية حاليا و في المستقبل و تفيد في التنبؤ لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

يتضح من الجدول السابق أن طرق الإفصاح و متطلباته العامة من معلومات مالية أو غير مالية تعتبر كنموذج للإفصاح يمكن الاسترشاد به للحكم على مدى كفاءة المعلومات الواردة بالتقارير المالية، كما أن استخدام أي طريقة مناسبة من الطرق السابقة يتوقف على درجة الإفصاح المرغوب فيها و أهميتها.

هذا و قد وضعت بعض الجهات العلمية و المهنية متطلبات خاصة للإفصاح و أهمها APB. FASB كما يتضح من الجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢) يوضح أهم متطلبات الإفصاح لكل من لجنة المبادئ المحاسبية و لجنة معايير المحاسبة المالية

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح
1- لجنة المبادئ المحاسبية [30] APB Opinions	يتعين الإفصاح عن: ◄ مكافأة نهاية الخدمة للعاملين. ◄ ضريبة الدخل و المدفوع منها. ◄ اهتلاك الأصول، طرق الاهتلاك و الاهتلاكات المتجمعة. ◄ عائد السهم. ■ معلومات عن الاندماج و الطريقة التي تم بها. ■ معلومات عن الاستثمارات و طريقة معالجتها محاسبيا. ■ وصف لأهم السياسات المحاسبية.
2- لجنة معايير المحاسبة المالية [31] FASB Statement	و أهم ما جاء منها: ■ الإفصاح عن مصروفات البحوث و التطوير. ■ أثر التغييرات المحاسبية على صافي الدخل. ■ متوسط دخل السهم. ■ أثر الديون المعدومة كبيرة القيمة.

30- Kenneth S.Most, « Accounting Theory », Second Edition, Grid Publishing, 1992

31- FASB, Accounting Standards, Vol.I Nework : Me Graw- Hill, Co.

كمـا وضعت لجنـة البورصـات بالولايات المتحـدة SEC متطلبـات خاصة للإفصـاح حماية للمسـتثمرين و مسـاعدة لهـم عند اتخاذ قـرارات معينة تتعلـق بشـراء أو بيـع الأسـهم فـي سـوق الأوراق المالية، حيـث يوضح الجـدول رقـم (٣) متطلبات الإفصـاح للجنـة البورصات.

جدول رقم (٣) أهم متطلبات الإفصاح للجنة البورصات الأمريكية SEC[32]

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح
10- K Report	يتعين الإفصاح عن المعلومات التالية: ▪ الوحـدة الاقتصادية بوجه عام مـن حيث الإنتاج و التسـويق، طرق التوزيع، عدد العمال، إجمالي المبيعات، صافي الربح. ▪ ملخـص للعمليـات الماليـة التي تمـت مقارنة بملخـص للسـنوات الخمس السـابقة. ▪ ممتلـكات الوحـدة الاقتصادية مـن الأصول و وصف لـكل منها. ▪ الاستثمارات في شركات تابعة. ▪ القوائم المالية بعد مراجعتها. كما يتعين تقديم عدد من الجداول أهمها: ◆ جدول بالأصول الملموسة و غير الملموسة. ◆ جدول بالاهتلاكات. ◆ جدول بالسندات و المستهلك منها. ◆ جدول بالاحتياطات و المخصصات.
Regulation S-X	يتعين الإفصاح عن: ▪ تغييرات في السياسة المحاسبية. ▪ عقـود الإيجـار طويلـة الأجـل و كيفية معالجتها محاسـبيا. ▪ الالتزامات المحتملة. ▪ سياسات الشراء. ▪ سياسات التقاعد و نهاية الخدمة للعاملين

32– SEC, as cited by Most, Op. Cit, p. 95.

المبحث الثاني: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

جرى العرف المحاسبي على أن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في نهاية السنة المالية للشركة، و تختار كل شركة سنتها المالية حسب ظروفها و احتياجاتها و إن كانت معظم المؤسسات تفضل نهاية السنة الطبيعية سواء الميلادية أو الهجرية، و يجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالسنة المالية بعد انتهاء السنة المالية مباشرة دون تأخير لا داعي له آخذا في الاعتبار أن إقفال الحسابات الختامية بصورة دقيقة يستغرق بعض الوقت، و قد تطلبت تشريعات معظم دول العالم فترة محددة كحد أقصى لنشر القوائم المالية للشركات المساهمة بعد انتهاء سنتها المالية حتى يمكن الاستفادة.

ويرى بعض الكتاب أن القوائم المالية المتعلقة بنهاية السنة المالية قليلة القيمة إذا لم يتم إصدار قوائم مالية دورية لفترات أقل من السنة، وذلك لأن الكثير من الأحداث الهامة قد تحدث خلال السنة [33].

ويخلص الباحثان مما سبق أن الإفصاح كمفهوم نسبي يتغير مفهومه ومتطلباته من مجتمع لآخر طبقا لعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، كما أن درجة الإفصاح تتوقف على الهدف من التقارير المالية وعلى كمية ونوعية المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير، ويترتب على ذلك أن درجة الإفصاح تتأثر بعوامل تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، وأخرى تتعلق بالمعلومات التي يتعين الإفصاح عنها وصفاتها النوعية، بالإضافة إلى عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ومدى رغبة الإدارة في الإفصاح عن المعلومات المهمة.

1- منهج التوسع في الإفصاح:

يعتبر منهج التوسع في الإفصاح الحل العملي والنطقي لمشكلة عدم إمكانية تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المحاسبية من المعلومات،

33- خالد أمين عبد الله، «الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية»، المحاسب القانوني-العدد92، تشرين أول95، ص44.

فهنـاك تعـدد وتنـوع لأصحـاب المصلحة فـي التقاريـر المحاسـبية وأن احتياجـات هـؤلاء المسـتثمرين مـن الخدمـة المحاسـبية غيـر معروفة بالتحديـد فـي الوقـت الحاضـر، ولذلك يـرى البعض ضـرورة الاتجـاه نحو التوسـع في الإفصاح حتى يمكـن تغطية أكبر قدر ممكن مـن الاحتياجات إلا أنـه فـي نفس الوقـت لا يمكن تصـور أنه ليـس هناك حـدود لعملية التوسـع فـي الإفصـاح، ولذلـك سـيتعرض الباحث فـي هذه الدراسـة لنمـوذج الإفصاح المحاسـبي مع بيان المحـاولات المختلفة للتوسـع فيه والمشـاكل المختلفة التـي يثيرها هـذا النموذج.

2- الحاجة إلى التوسع في الإفصاح:[34]

لقـد زادت أهميـة التوسـع في الإفصـاح بصفة خاصـة مع ازديـاد أهمية الملائمة باعتبارها أحـد الخصائص النوعية الرئيسـية للمعلومات والعلاقة بين الملائمـة وبين الإفصاح المحاسـبي يمكن أن ينظر إليهـا من جانبين:

01. الملائمة بالنسبة لنماذج اتخاذ القرار.
02. الملائمة بالنسبة لنماذج متخذي القرار.

أولا- الملائمة بالنسبة لنماذج اتخاذ القرار:

إن تطبيق هذا الاتجاه سـوف يكتنفه مشـاكل كثيرة أهمهـا: تعدد نماذج اتخاذ القرارات التي يجب اسـتخدامها مع تعدد مجالات الاسـتخدام وتعدد المشـاكل والمواقف التـي يتعين مواجهتها إلا أنه بصفـة عامة يلاحظ أن تطبيق الملائمة بالنسـبة لنمـاذج اتخاذ القـرارات يعتبر أحد المبـررات التي تدعـو إلى التوسـع في الإفصـاح حتى يمكـن مقابلة أكبر قـدر ممكن من الاحتياجات المشتركة.

ثانيـا- أمـا بالنسـبة للملائمـة المـن حيـث علاقتهـا بالأهـداف، فإنـه يتطلب منـا تحديـد احتياجـات مسـتخدمي التقارير المحاسـبية من المعلومـات، وهنـا تقابلنا مشـكلة تعدد وتنـوع الطوائـف ذات المصلحة

34- عباس الشيرازي، نظرية المحاسبة، الكويت:ذات السلاسل، الطبعة الأولى، عام1990، ص ص 416-429.

في تتبع اقتصاديات الوحدة المحاسبية، ولذلك فإن المعلومات التي يراد الإفصاح عنها سوف تعتمد على طبيعة الاحتياجات الخاصة، سواء كانت احتياجات فعلية أو مفترضة بكل الفئات وهنا يلاحظ أن هناك اختلافا في المعلومات المطلوبة حتى داخل الفئة الواحدة.
وهكذا نجد أن هناك حالات متعارضة في احتياجات الفئات من المعلومات، كما أن هناك حالات قد تكون فيها احتياجات متجانسة إلى حد ما، ومن هنا كان الاتجاه نحو المزيد من التوسع في مجال الإفصاح بحيث يمكن لكل فئة أن تختار ما يلائمها من معلومات ومما لا شكل فيه أن هذا الاتجاه يعتبر مدخلا عمليا لمواجهة مشكلة عدم التجانس.

3- حدود التوسع في الإفصاح:

أن التوسع في الإفصاح له تأثير على جانبين رئيسيين يؤثران على درجة الاستفادة من المعلومات:

الجانب الأول: مع زيادة المعلومات تتضح علاقات جديدة، ووقائع لم تكن معروفة، الأمر الذي يزيد من درجة التعقيد التي يجب أن يواجهها متخذ القرار، هذا الجانب يمثل جانب المدخلات، فكلما زادت المعلومات زادت المدخلات للعملية القرارية.

الجانب الثاني: يمثل جانب الإدراك أو الاستيعاب المصاحب لكل زيادة في المعلومات المفصح عنها، فالمعلومات تؤدي إلى زيادة وضوح الوضع القائم بتعقيداته وعلاقاته المتشابكة وبالتالي سوف يكون لذلك تأثير على درجة الإدراك الشخصي وقدرته على استيعاب هذه العلاقات التي تزداد تعقيدا مع كل إضافة إلى المعلومات المتاحة حاليا، ومن ناحية أخرى فإن القدرة على الاستيعاب تتطلب درجة من التجريد لا يمكن الحصول عليها دون الاعتماد على نموذج أو أكثر من النماذج القرارية، ومن الطبيعي أنه مع زيادة درجة التعقيد للوضع المراد التعامل معه ومع زيادة عدد المتغيرات التي يجب معالجتها فإن الأمر يتطلب الاعتماد على نماذج قرارية متقدمة.

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
المركز الرئيسي
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM

ويمكـن القـول بصفة عامـة أن ما تشـير إليه الدراسـات السـلوكية في مجـال علـم النفـس الاجتماعي هو القـدرة المحـدودة من جانـب الأفراد علـى تشـكيل البيانـات ودرجـة اسـتيعابهم الذهنـي لهـا، وبالتالـي فإن التوسـع في الإفصاح لا يمكـن إطلاقه دون أي قيود، وعلـى ذلك فإنه إذا ثبـت محاسـبيا أن معلومة معينة تعتبـر ملائمة في مجال اتخـاذ القرارات فـإن القرار بالإفصـاح عنها من عدمـه يتطلب منا دراسـة للجوانب الآتية:

- **أولا-** تقييـم الوضـع الحالي للإفصـاح المحاسـبي لتحديد درجة التشـبع التي تعكسـها التقارير المحاسـبية.
- **ثانيـا-** تقييـم البدائـل المقترحة للتوسـع فـي الإفصاح وذلـك لاختبار أكثرهـا مسـاهمة في ترشـيد عمليـة اتخاذ القـرارات.
- **ثالثـا-** مقارنة منفعة المعلومـات التي توصل الباحث إليهـا في ثانيا مع تكاليف إنتاج وتوزيـع هذه المعلومات.

الفصل الثاني
الدراسة التطبيقية

لإسقاط الجزء النظري على الجانب الميداني تمت بناء فرضيات تم الإجابة عليها من خلال الاستبيانات الموزعة و ذلك وفق أسلوب اختبار الفرضيات:

1- أسلوب اختبار فرضات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي بشكل عام في قائمة الدخل الصادرة عن المؤسسات الصناعية السودانية و مستوى الإفصاح المطلوب توفره بهذا الخصوص حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥).

حيث تم اختبار هذه الفرضية من خلال الإجابات التي تم الحصول عليها في الاستبيان المرفق لكافة عينات الدراسة و بيان مدى ملائمة التقارير المالية و معيار المحاسبة الدولي رقم (٥).

الفرضية الثانية: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح بشكل عام في الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) الصادرة عن المؤسسات الصناعية السودانية و مستوى الإفصاح المطلوب توفره بهذا الخصوص حسب المعيار الدولي رقم (٥).

و قد تم اختبار هذه الفرضية عن طريق استخدام (T – Test)عن أي فرق معنوي بين متوسط كل عينة من عينات الدراسة مع متوسط المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥) بمستوى ثقة ٩٥٪.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في القوانين والتشريعات السودانية و مستوى الإفصاح المطلوب توفره بهذا الخصوص حسب المعيار الدولي رقم (٥).

و قد تم اختبار هذه الفرضية لكافة عينات الدراسة التي يجب عليها الالتزام بكافة القوانين و التشريعات المعمول بها في السودان و تناول الاختبار قائمتي الدخل و الميزانية لكافة عينات الدراسة و مقارنتها مع

معيار المحاسبة الدولي رقم (٥).

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح بشكل عام في القوائم المالية جميعها كوحدة واحدة و الصادرة عن المؤسسات الصناعية السودانية و مستوى الإفصاح المطلوب توفره بهذا الخصوص حسب المعيار الدولي رقم (٥).

و قد تم اختبار هذه الفرضية من خلال تحديد نسبة الإفصاح لكل فئة من عينات الدراسة اعتمادا على الأهمية النسبية (متوسط الوزن) التي حددها المجيبون على الاستبانات لمفردات المعلومات في الإستبانات مقارنة مع المتوسط الحسابي لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٥).

2- عرض و تحليل البيانات

يتضمن هذا العنصر عرضا و تحليلا لنتائج الدراسة التي قام الباحثان بإجرائها باستخدام الأساليب الإحصائية التي سبق شرحها، و التحقق من مصداقية نتائجها التي بنيت على مجموعة من الفرضيات السابقة الذكر التي يمكن تعميم نتائجها على المجتمع الإحصائي المستخلصة منه العينة، حيث تناول هذا البحث تحليل البيانات حول مفهوم الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر كل من موظفي الدولة، و موظفي البنوك، و المؤسسات الصناعية، و مدققي الحسابات القانونيين استنادا إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥) على كل من قائمة الدخل، و الميزانية(قائمة المركز المالي) و اختبار الفرضيات الخاصة بهذه الفئات و ذلك لبيان صحة هذه الفرضيات، و لم تتطرق هذه الدراسة إلى الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية لأن هذه القائمة يعالجها المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧).

أ. الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر موظفي الدولة:

و قد شملت الدراسة موظفي وزارة المالية المتمثلة في موظفي مديرية الضرائب -ضريبة الدخل- و ديوان المحاسبة، و قد تم الحصول على إحدى و ثلاثين استبيان من موظفي الدولة و يبين التحليل وجهة

نظر المحاسبين في الدوائر الحكومية، و الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لأهمية هذه العوامل كما يظهر النسبة المئوية للإفصاح كما هو موضح بالجداول أرقام (٥،٦،٧):

i. **الإفصاح في قائمة الدخل:** لدى تحليل النتائج الذي تشتمل على إجابة واحد و ثلاثين موظفا من موظفي الدولة حول قائمة الدخل تبين أن متوسط الإفصاح تعادل ٤,١ أي ما يعادل ٨٢٪ تقريبا و بانحراف معياري قدره ٧,٢ تقريبا، أي معدل الإفصاح لدى موظفي الدولة حول قائمة الدخل تعتبر نسبة مهمة.

ii. **الإفصاح في الميزانية:** من خلال تحليل الاستبيانات الخاصة بموظفي الدولة من رقم (١-٢٠) و الخاصة بالميزانية تبين أن معدل الإفصاح ٣,٨ تقريبا أي بنسبة ٧٦٪ تقريبا و بانحراف معياري قدره ١٨,١ تقريبا، أي أن نسبة الإفصاح في قائمة الدخل.

iii. **الإفصاح في قائمتي الدخل و الميزانية:** حسب جميع البنود الواردة في الاستبيانات(١-٤٠) فإن الإفصاح يتمثل بالنقاط التالية:

- الوسط الحسابي المرجح لهذه العينة يساوي ٣,٩ تقريبا و هي نسبة مهمة.
- بلغت أدنى نسبة للإفصاح ٥٦٪ و أعلى نسبة للإفصاح ٩٥٪ و بلغ متوسط الإفصاح للعينة ٧٨٪ و هي نسبة مهمة.
- الانحراف المعياري للعينة يساوي ٢٢,٤ تقريبا أي أن هناك تشتتا و اختلافا في الإجابات.
- لدى إجراءا اختبار «ت» تبين أنه لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح الفعلي و الإفصاح المطلوب حسب مبادئ المحاسبة الدولية أي أن القوانين و التشريعات الحكومية تتمشى مع مبادئ المحاسبة الدولية.
- و يعزى وجود هذا التشتت في الإجابات حول الإفصاح المحاسبي حسب رأي موظفي الدولة إلى ما يلي:
- أن بعض موظفي الدولة لا يطبقون المبادئ المحاسبية المتعارف

عليها بل يتقيدون بالقوانين الخاصة بدوائرهم مثل قانون ضريبة الدخل و قوانين وزارة المالية.

- وجوب استقلالية مدقق الحسابات و عدم انحياز مدقق الحسابات لإدارة المؤسسة بحيث يجب عليه أن يضع تقريرا يشمل جميع الملاحظات التي شاهدها أثناء التدقيق و أعطاء أهمية أكبر لتقرير المدقق.
- وجوب الإفصاح عن كافة المعلومات بدرجة مهمة جدا في البيانات المالية من وجهة نظر المستفيدين منها، و من وجهة نظر الباحثان فإن موظفي الدولة مقيدون بالتعليمات و الأنظمة الداخلية في دوائرهم التي توجب عليهم استخدام نماذج محددة للحسابات لديهم.

ب- الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر موظفي البنوك:

شملت العينة موظفي البنوك السودانية، و قد تم الحصول على ثلاثين استبيان من موظفي البنوك، و الجداول أرقام (١١، ١٢، ١٣) تبين أهم نتائج التحليل:

i. **الإفصاح في قائمة الدخل:** لدى تحليل الأسئلة المتعلقة بالإفصاح في قائمة الدخل (٣١-٤٠) تبين أن متوسط الإفصاح هي ٤,٢ تقريبا أي بنسبة ٨٤٪ تقريبا و بانحراف معياري قدره ٣,٩ تقريبا، أي أن نسبة الإفصاح لدى موظفي البنوك حول قائمتي الدخل و المركز المالي مهمة.
ii. **الإفصاح في الميزانية:** بعد تحليل الأسئلة المتعلقة بالميزانية من (١-٣٠) تبين أن معدل الإفصاح لدى موظفي البنوك ٤,٢ تقريبا أي نسبة ٨٤٪ و هي نسبة مهمة و بانحراف معياري قدره ٨,٧ تقريبا.
iii. **الإفصاح في قائمتي الدخل و الميزانية:** تبين أن الإفصاح لدى موظفي البنوك للقوائم المجتمعة يكون ٤,٢ تقريبا أي بنسبة ٨٤٪ و بانحراف معياري قدره ١٣,٤ تقريبا، و فيما يلي أهم الملاحظات

لموظفي البنوك:

- وجوب الإفصاح عن المشاريع المستقبلية للشركة و ملخص عن دراسة الجدوى للمشاريع الاقتصادية.
- وجوب الإفصاح عن الالتزامات المتوقعة و كذلك الأصول المتوقع الحصول عليها مقابل هذه الالتزامات و كذلك الإفصاح عن احتمال مستقبلي يتعلق بخسارة أو ربح غير عادي و له تأثير جوهري على البيانات المالية.
- وجوب ضرورة الإفصاح عن تفاصيل حساب التشغيل لدى المؤسسات الصناعية.
- وجوب الإفصاح عن السياسات المحاسبية و خاصة ما يتعلق بالبيع الآجلعن طرق احتساب المخصصات بأنواعها.
- وجوب إظهار القيمة الدفترية للموجودات و مخصصاتها في بنود مستقلة و طرق اهتلاكها و تاريخ الشراء و الإضافات على هذه الموجودات (الأصول).
- وجوب الإفصاح عن وجود علاقة غير قانونية (شرعية) بين أشخاص داخل و خارج الشركة و لهم تأثير جوهري على إنتاجية و ربحية الشركة و استمرارها.
- وجوب الإفصاح عن التجاوزات الجوهرية التي قام بها شخص أو أشخاص من داخل أو خارج الشركة و لها تأثير مباشر على الشركة.
- وجوب أن تتضمن القوائم المالية قائمة التدفقات النقدية و هي قائمة مهمة حسب معايير المحاسبة الدولية، و هذه القائمة قد أفردت معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧).
- وجوب تحديد نسبة المساهمة و الاستثمار و القيمة المتوقعة للاستثمار مع وجوب عمل مخصص لهبوط الاستثمار في حالة توقع هبوط الاستثمار مع وجوب معالجتها بمقتضى معايير المحاسبة الدولية.
- وجوب أن تتضمن الأرقام المقارنة للسنوات المختلفة الانحرافات

سواء سلبا أو إيجابا.

- وجوب الإفصاح عن الربح المحقق للسهم العادي و السمعة التجارية للشركة.
- وجوب الإفصاح عن استثمارات و أملاك أعضاء مجلس الإدارة و المدراء المسؤولين في الشركة.
- وجوب الإفصاح عن ذمم و مسحوبات أعضاء مجلس الإدارة في المؤسسات الصناعية السودانية.
- و في رأي الباحث أن موظفي دائرة القروض و التمويل في البنوك على خبرة واسعة بدراسة التقارير المالية للشركات الصناعية و كذلك فإن إدارة البنك توفر لهم الدورات التدريبية المتقدمة في التحليل المالي و معايير المحاسبة و التدقيق الدولية.

ج- الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر الإدارة في المؤسسات الصناعية:

شملت العينة الإفصاح المحاسبي لإدارات المؤسسات الصناعية، و قد تم الحصول على ست و ثلاثين استبيان من محاسبي تلك الإدارات و توضح الجداول أرقم (١٤،١٥،١٦) وجهة نظر الإدارة في المؤسسات الصناعية كما تبين الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لكل عينة و أهمية هذه العوامل، و كذلك النسبة المئوية للإفصاح، و تاليا أهم نتائج التحليل:

i. **الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل:** لدى تحليل عشرة أسئلة بالإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل (٣١-٤٠) تبين أن متوسط الإفصاح ٤,٣ تقريبا، أي بنسبة ٨٦٪ تقريبا و هي نسبة مهمة، و الانحراف المعياري هو ٦,٨ تقريبا.
ii. **الإفصاح المحاسبي في الميزانية:** بعد تحليل ثلاثين سؤالا حول الإفصاح المحاسبي عن الميزانية من(١-٣٠) تبين أن متوسط الإفصاح المحاسبي هو ٤,٣ أي نسبة ٨٦٪ تقريبا و هي نسبة مهمة أيضا و أ،

الانحـراف المعياري هـو ١٨,٠٠ تقريبا.

iii. **الإفصاح المحاسـبي فـي قائمتي الدخل و الميزانية:** بعـد التحليل تبين أن الوسـط الحسـابي ٤,٢٠، أي بنسـبة إفصـاح ٨٦٪ ، و انحـراف معياري قـدره ٢٣,٨ تقريبـا، فإن الإفصـاح لـدى إدارات المؤسسـات الصناعية يتمثل بالنقـاط التالية:

- ضرورة الإفصاح عن الأرقام المقارنة للسنوات المالية السابقة.
- الإفصاح عن الاحتياطات لدعم مركز المؤسسة المالي.
- الإفصـاح عـن مصروفـات الفائـدة و ذلـك لاتخـاذ قرارات بشـأن الاستثمـار و الاسـتدانة و التمويـل.
- ضرورة عمل حسـابات ختامية موحدة في حالة وجود شـركات تابعة أو شقيقة.
- ضرورة الإفصـاح عن ضريبة الدخـل (الضريبة المؤجلـة) و إثباتها في الميزانيـة و ذلك مقابـل الفرق بين الضريبة المسـتحقة حسـب قائمة الدخل و حسـب كشـف التقدير الذاتي، حيث أن هناك فرقـا بين قواعد المحاسـبة الدولية و قانـون ضريبة الدخل.
- ضرورة الإفصـاح عن قائمة التدفقات النقدية و مقارنتها بالسـنوات السـابقة وتحديد مصادر التدفقات النقدية و استخدامها.
- الإفصاح عن الذمم و خاصة الذمم ذات الأهمية النسبية الكبيرة.
- الإفصـاح بشـكل تفصيلـي عـن أعـداد الموظفيـن و تكاليفهم و المزايـا التـي يتمتعـون بها، و فـي رأي الباحثان أن التشـتت فـي إجابات موظفـي إدارة المؤسسـات الصناعيـة ناتـج عن عدم فهـم موظفي هـذه المؤسسـات لمعاييـر المحاسـبة الدولية.

د- الإفصـاح المحاسـبي مـن وجهـة نظـر مدققـي الحسـابات القانونييـن:

شـملت عينـة الإفصـاح المحاسـبي مدققـي الحسـابات القانونييـن السـودانيين و قد تـم الحصول على اثنيـن و ثلاثين اسـتبيان من مدققي

الحسابات و توضح الجداول أرقام (١٧،١٨،١٩) وجهة نظر المدققين و تبين الجداول الوسط الحسابي و الانحراف المعياري و أهمية هذه العوامل في التحليل، كما تبين الجداول النسبة المشوية للإفصاح، و توضح بشكل عام مجاميع الدرجات الفعلية و الدرجات الفرضية، و تاليا أهم النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل:

i. **الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل:** شملت العينة مدققي الحسابات القانونيين السودانيين و كانت الأسئلة من (٣١-٤٠) حول الإفصاح في قائمة الدخل و قد تبين أن متوسط الإفصاح هو ٤,٧ أي نسبة ٩٤٪ تقريبا و الانحراف المعياري هو ٤,٤ تقريبا، أي أن نسبة الإفصاح مهمة جدا لدى مدققي الحسابات القانونيين السودانيين.

ii. **الإفصاح المحاسبي في الميزانية:** بينت عينة الدراسة بخصوص الإفصاح المحاسبي لدى مدققي الحسابات القانونيين السودانيين أنها مهمة جدا حيث كان المتوسط الحسابي للإفصاح ٤,٧ أي نسبة ٩٤٪ و الانحراف المعياري يساوي ١٠,٤ تقريبا.

iii. **الإفصاح المحاسبي حول قائمتي الدخل و الميزانية** لدى مدققي الحسابات القانونيين السودانيين. يوضح الجدول رقم (١٩) أن الوسط الحسابي ٤,٧ تقريبا، أي بنسبة إفصاح قدرها ٩٤٪، و انحراف معياري قدره ١٤,٤ تقريبا، و يتلخص رأي مدققي الحسابات القانونيين بالنقاط التالية:

- ضرورة الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية، التي عالجتها معايير المحاسبة الدولية في المعيار رقم (٧).
- الإفصاح عن النواحي القانونية المتعلقة بقانون المؤسسات ساري المفعول وخاصة بالنسبة لرأس المال المصرح به والمدفوع.
- الإفصاح عن القضايا الحقوقية التي لدى المحاكم، و كذلك الالتزامات المتوقعة على الشركة.
- إجراء الدراسات و التحاليل المقارنة لبيانات الميزانية و قائمة الدخل مع السنوات السابقة.

- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة إذا كانت قبل تاريخ التقرير الخاص بمدقق الحسابات.
- الإفصاح عن الارتباطات المالية (العقود طويلة الأجل).
- الإفصاح عن تفاصيل حساب التشغيل و كذلك المصاريف الإدارية.
- ضرورة إلزام كافة المؤسسات الصناعية بمعايير المحاسبة الدولية.
- إيجاد الحماية المهنية للمدقق بالإضافة إلى تطوير مهنة تدقيق الحسابات في السودان.
- الإفصاح عن الذمم المدنية و الدائنة و ترتيبها حسب أعمارها و تصنيفها إلى ديون جيدة، و مشكوك فيها، و معدومة.
- التأمين على موجودات الشركة و التأكد من عدم وجود رهونات على الموجودات و التثبيت من عدم وجود قضايا على الشركة بواسطة محامي الشركة.
- ضرورة تقييم العملات الأجنبية و القروض الخارجية حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ البيانات المالية.
- الإفصاح عن الاستثمارات في شركات أجنبية و طرق تسجيل الاستثمار.
- الإفصاح عن التغييرات في السياسات المالية و المحاسبية.
- الإفصاح عن ميزانية الشركة الأم قبل توحيد الحسابات مع البيانات المالية للشركات التابعة.
- الإفصاح عن النشاط القطاعي و النشاط الجغرافي في الشركة.
- مما سبق يتضح أن جميع الفئات التي جرت عليها الدراسة تتقيد بمعيار المحاسبة الدولي رقم (٥).

3. اختبار فرضيات الدراسة:

يتناول هذا العنوان اختبار الفرضيات الواردة في هذه الدراسة و على النحو التالي:

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM المركز الرئيسي

١- اختبار الفرضية الأولى:

لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي المطلوب توفره بشكل عام في قائمة الدخل الصادرة عن المؤسسات الصناعية، و مستوى الإفصاح المطلوب توفره بهذا الخصوص حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (٥)، يوضح الجدول رقم (٢٠) نتائج الدراسة و اختبار الفرضية في قائمة الدخل لدى عينات الدراسة طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٥) و هي كالتالي:

a. موظفو الدولة، كان متوسط الإفصاح لموظفي الدولة – ٤,١، و نسبة الإفصاح ٨٢٪، و قد كانت (ت) الفعلية لدى القيام باختبار (ت) – ٦٩٠، علما بأن (ت) الجدولية هي +١,٩٢، و بالتالي قبول الفرضية بعدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية أي أن القوانين و التشريعات التي يطبقها موظفو الدولة تتمشى و معايير المحاسبة الدولية و خاصة أن موظفي الدولة ملزمون بتطبيق قانون المؤسسات و قانون ضريبة الدخل.
b. موظفو البنوك، فكان وسطها الحسابي ٤,٢، و نسبة الإفصاح لديها ٨٤٪، علما بأن (ت) الفعلية هي -١,١٢، أي قبول الفرضية، و أن البنوك هي الأخرى تطبق معايير المحاسبة الدولية و خاصة معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠).
c. المؤسسات الصناعية، كان الوسط الحسابي ٤,٣، و نسبة الإفصاح ٨٦٪، علما بأن (ت) الفعلية هي -٦١. ، وهذا الاختبار يدل أيضا على أن المؤسسات الصناعية تطبق معيار المحاسبة الدولي رقم (٥) في تقاريرها المالية المنشورة.
d. مدققو الحسابات القانونيون ، كما الوسط الحسابي لهذه العينة هو ٤,٧، ونسبة الإفصاح ٩٤٪، و (ت) الفعلية -٣٨، أي قبول فرضية الاختبار، أي أن مدققي الحسابات ملتزمون بمعيار المحاسبة الدولي رقم (٥).

2- اختبار الفرضية الثانية:

لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي بشكل عام في الميزانية (قائمة المركز المالي) الصادرة عن المؤسسات الصناعية و مستوى الإفصاح المطلوب توفره بهذا الخصوص حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥)، يظهر الجدول رقم (٢١) نتائج الدراسة و اختبار الفرضية في الميزانية (قائمة المركز المالي) و هي كالتالي:

a. موظفو الدولة، الوسط الحسابي للعينة ٣,٨، و نسبة الإفصاح ٧٦٪ و (ت) الفعلية -٣٧.، و النتيجة قبول الفرضية، أي أن موظفي الدولة يطبقون معايير المحاسبة الدولية لأنهم ملتزمون بالقوانين و التشريعات و التعليمات الحكومية.
b. موظفو البنوك، وسطها الحسابي ٤,١٨، و نسبة الإفصاح لديها ٨٦٪ و (ت) الفعلية ٥٠.، و النتيجة قبول الفرضية، أي أن البنوك ملتزمة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٥).
c. المؤسسات الصناعية، وسطها الحسابي ٤,٣، و نسبة الإفصاح لديها ٨٦٪ و (ت) الفعلية -٢٢.، أي أنها في منطقة قبول الفرضية.
d. مدققو الحسابات القانونيون ، وسط العينة ٤,٧، و نسبة الإفصاح ٩٤٪ و (ت) الفعلية -١٦.، و هذه العينة أيضا في منطقة قبول الفرضية التي تقول لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي بشكل عام في قائمة المركز المالي و مستوى الإفصاح المطلوب توفره في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥)، أي أن مدققي الحسابات ملتزمون بمعيار المحاسبة الدولي رقم (٥).

3- اختبار الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في القوانين و التشريعات و مستوى الإفصاح المطلوب توفره بهذا الخصوص حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥)، أظهرت جميع فئات الدراسة بأن الوسط الحسابي للإفصاح لديها هو ٤,٢٤، أي بنسبة

مئوية قدرها ٨٥٪ كما أظهرت جميع هذه الفئات قبول اختبار الفرضيات التي تبين التزام هذه الفئات بمعيار المحاسبة الدولي رقم (٥) و قبول الفرضيات، و لما كانت جميع هذه الفئات ملتزمة بتطبيق القوانين و التشريعات فإن هذا يبين بأن القوانين و التشريعات متطورة و تساير معايير المحاسبة الدولية و خاصة معيار المحاسبة الدولي رقم (٥).

4- اختبار الفرضية الرابعة:

لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح بشكل عام في القوائم المالية جميعها كوحدة واحدة و الصادرة عن المؤسسات الصناعية و مستوى الإفصاح المطلوب توفره بهذا الخصوص حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥)، و الجدول رقم (٢٢) يطلعنا على الإفصاح في قائمتي الدخل و الميزانية، و اختبار الفرضية، و فيما يلي أهم هذه النقاط:

a. موظفو الدولة، الوسط الحسابي ٣,٩، و نسبة الإفصاح العامة لها ٧٨٪، و (ت) الجدولية هي ± ١,٩٦ علما أن (ت) الفعلية هي -٢٧.، و هي في منطقة قبول الفرضية.
b. موظفو البنوك، الوسط الحسابي لهذه العينة ٤,٢، و نسبة الإفصاح لديها ٨٤٪، و (ت) الفعلية لهذه العينة -٣٣.، و هي في منطقة قبول الفرضية التي تدل على كفاءة الإفصاح في القوائم المالية لهذه الفئة.
c. المؤسسات الصناعية، وسطها الحسابي ٤,٣، و نسبة الإفصاح لديها ٨٦٪، و (ت) الفعلية لديها -١٨.، و هي تقع في منطقة قبول الفرضية، أي أن المؤسسات الصناعية تلتزم بمعايير المحاسبة الدولية حيث (ت) الجدولية ± ١,٩٦.
d. مدققو الحسابات القانونيون ، بلغ الوسط الحسابي لهذه العينة ٤,٧، و نسبة الإفصاح ٩٤٪، و قيمة (ت) الفعلية كانت -١٢.، و بالتالي قبول الفرضيات بأن مدققي الحسابات القانونيين ملتزمون بتطبيق معيار

المحاسبة الدولي رقم (٥).

و في رأي الباحث أن سبب تقدم الإفصاح لدى جميع هذه الفئات يرجع إلى سببين:

السبب الأول و هو زيادة الوعي المحاسبي و المالي لدى جميع فئات الدراسة و ذلك لحاجة جميع المستفيدين من التقارير المالية إلى اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

و السبب الثاني يعود إلى تطوير القوانين و التشريعات و التعليمات الحكومية .

الخاتمة

التي اشتملت على الاتي:

أولًا: نتائج الدراسة

تناولت هذه الدراسة معيار المحاسبة الدولي رقم (٥) في المجالات الرئيسة التالية:

1. الإفصاح عن المعلومات في قائمة الدخل أو حساب الأرباح و الخسائر مقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥) و تطبيقها على عينات الدراسة التي شملت موظفي الدولة، والبنوك و المؤسسات الصناعية، و مدققي الحسابات القانونيين السودانيين.
2. الإفصاح عن المعلومات في الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي مقارنة مع معيار المحاسبة الدولي رقم (٥) على فئات العينة المذكورة أعلاه.
3. الإفصاح عن المعلومات في قائمتي الدخل و الميزانية العمومية (قائمة المركز المالية) مجتمعة، هذا و قد استخدمنا في الدراسة تحليل البيانات للفئات المختلفة، و تم إيجاد الوسط الحسابي، و الانحراف المعياري لكل فئة، و كذلك نسبة الإفصاح، كما أننا قد اختبرنا فرضيات الدراسة، و ذلك بإجراء اختبار (ت) (T – Test) على فرضيات الدراسة حيث كانت نتيجة الاختبار هو قبول الفرضيات، و سوف يعرض الباحث أهم نتائج الدراسة و توصياتها، و التوصيات للدراسات اللاحقة.
4. موظفو الدولة، أظهرت العينة والبالغ عددها واحدا و ثلاثين موظفا أهمية الإفصاح لديهم و قد كانت أهمية الإفصاح لديهم ٧٨٪ حيث حصلت هذه الفئة على الترتيب الخامس بالنسبة لفئات الدراسة الخمسة أي أن هذه الفئة هي أقل الفئات التي تهتم بالإفصاح طبقا للمعيار المحاسبي رقم «٥»، و هذا يستدعي ضرورة عقد المزيد من الدورات و البرامج التدريبية لموظفي الدولة بخصوص معايير المحاسبة

الدولية، و كذلك تدريبهم على القوانين و التشريعات المالية الجديدة.

5. موظفو البنوك، أظهرت عينة الدراسة و البالغ عدد مفرداتها ثلاثين موظفا أن درجة الإفصاح لديهم تبلغ ٨٤٪ و هو معدل مهم و يقارب من متوسط نسبة الإفصاح لجميع الفئات و البالغ ٨٥٪ و نجد أن ترتيب هذه الفئة هو الثالث، حيث أن البنوك تهتم بالإفصاح في القوائم و التقارير المالية، و ذلك لمنح القروض و الائتمان، كذلك فإن البنوك هي شركات مساهمة و يقيدها قانون البنك المركزي و كذلك الأصل المحاسبي الدولي رقم «٣٠» و الأصل المحاسبي رقم «١٠».
6. المؤسسات الصناعية المساهمة العامة، أظهرت عينة الدراسة و البالغ عددها ستة و ثلاثين موظفا بأن إدارات هذه المؤسسات تهتم بقواعد الإفصاح الدولية وكانت نسبة الإفصاح أعلى من المعدل العام للإفصاح و قد بلغت درجة الإفصاح لديهم ٨٦٪ أي بمعدل يزيد عن متوسط الإفصاح العام لجميع الفئات بمقدار ١٪، و هذا يبين مدى اهتمام إدارات هذه المؤسسات بقواعد المحاسبة الدولية للإفصاح، و نجد أن ترتيب هذه الفئة هو الثاني.
7. موظفو الدولة، أظهرت فئة الدراسة أن هذه الفئة تهتم بقائمة الدخل أكثر من اهتمامها بالميزانية حيث أن نسبة الإفصاح في قائمة الدخل لدى موظفي الدولة بلغت ٨٢٪ بينما نسبة الإفصاح في الميزانية لديهم كانت ٧٦٪ تقريبا علما بأن متوسط الإفصاح المحاسبي لدى الفئات الأخرى لقائمة المدخل و الميزانية كانت متقاربة جدا و يعود السبب في أن موظفي الدولة و خاصة مقدري دائرة ضريبة الدخل يولون جل اهتمامهم بمصادر الدخل لمحاسبة المكلفين على دخولهم من مصادر الدخل المختلفة.

ثانياً: توصيات الدراسة:

لقد توصل الباحث بعد استعراض هذه الدراسة إلى وضع التوصيات التالية:

1. لما كان المعيار المحاسبي الدولي رقم ٥ يتضمن الحد الأدنى من الافصاح وذلك لشموليته على الميزانية و قائمة الدخل لذلك وجب أن تتضمن القوائم المالية قائمة التدفقات النقدية أيضا.
2. توفير المعلومات الكافية لإدارة في المؤسسات الصناعية الخاصة ببنود خارج الميزانية، وتحديد السياسات المحاسبية اللازمة لهم، لتتمكن من تقييمها باستمرار و تحديد نتائج الأعمال بصورة واضحة و الاهتمام بالاحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة للميزانية وتقييم الموجودات للمؤسسة بسبب التضخم.
3. إن عملية الإفصاح تفيد الإدارة في المؤسسات الصناعية و الجهات الرسمية الأخرى وهذا يستوجب تحديث التشريعات و القوانين دائما لمسايرة معايير المحاسبة الدولية.
4. ضرورة قيام الجهات المعنية بالتنسيق الكامل مابين المعايير و التطبيقات المحاسبية الدولية المعمول بها، و ملاءمتها مع الواقع السوداني.
5. ضرورة نشر التقارير المالية السنوية الكاملة مرفقا بها جميع الإيضاحات دون حذف أي منها لأنها تعتبر جزءا لا يتجزأ من التقارير المالية، و كذلك لاحتوائها على جميع بنود المعلومات التي تحتاجها الفئات المختلفة.

المراجع

- حمـزة، محمـود. الاعتمـادات المسـتندية والكفـالات المصرفيـة في المصـرف التجـاري السـوري ودورهمـا في الاقتصـاد الوطني، رسـالة ماجسـتير، جامعة دمشـق، ٢٠٠٤.
- خالد عبـد الله أمين، « الإفصاح و دوره في تنشـيط التداول في أسـواق رأسـمال العربية «، المحاسـب القانوني، العدد ٩٢، ١٩٩٥.
- خطيب، منـال. تكلفة الائتمـان المصرفـي وقياس مخاطـره بالتطبيق علـى أحد المصـارف التجارية السـورية، رسـالة ماجسـتير، جامعة حلب، ٢٠٠٤.
- الراوي حكمت، المحاسبة الدولية، عمان: دار حنين، ١٩٩٥.
- الزبيـدي، حمـزة محمـود. إدارة الائتمان المصرفـي والتحليـل الائتماني، الـوراق للنشـر والتوزيع، عمـان، الأردن، ٢٠٠٢.
- عبـد الحميد، عبـد الطيف. البنـوك الشـاملة عملياتهـا وإدارتهـا، الدار الجامعية، الإسـكندرية، مصـر، ٢٠٠٠.
- عبـد الغفار حنفي، عبد السـلام أبـو قحـف. الإدارة الحديثة فـي البنوك التجاريـة، الدار الجامعية، بيـروت، ١٩٩١.
- فلوح، صافي. محاسـبة المنشـآت المالية، منشـورات جامعة دمشـق، الطبعـة الثامنة، ١٩٩٩.
- كنعان، علي. النظام النقدي والمصرفي السـوري « مشـكلاته واتجاهات إصلاحه «، دار الرضا للنشـر، دمشق، سورية، ٢٠٠٠.
- محمـد عبـد السـلام، «علاقـة الربـط بيـن نظريـة الاتصـالات و مبدأ الإفصـاح الكامل في المحاسـبة»، مجلـة الإدارة، العدد الرابـع، أبريل ١٩٨٤
- محمد مطـر و آخـرون، «الإفصاح في ميزانيـات البنـوك»، مجلة البنوك فـي الأردن، العدد الثامـن/ أيلول ١٩٩١
- محمـد مطـر، «تقييم مسـتوى الإفصـاح الفعلي فـي القوائـم المالية المنشـورة للشـركات المسـاهمة العامة فـي ضوء قواعـد الإفصاح

المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية»، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، ١٩٩٠/١٠/٢٨،

- ـــــــــــــــــــــــــــــ. الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٣.

المرجع باللغة الأجنبية:

- AAA , A Statement of Basic, Accounting Theory, Evanston, Illionois: 1997
- AAA, Report of Committee on Environmental Effects of Organizational Behavior, Accounting Review, Supplement to Vol. 72, No 1997 ,4
- Committee on Auditing Procedure of the AICPA, Statement on Auditing Standards, No. I, as cites by Stephen L, Busboy, "The Boundaries of Adequate Disclosure", The Singapore Accountant, Vol. 1997 ,35
- Eldon Hendriksen, « Disclosure Insight into Requirement in U.S.A and U.K », The International Journal of Accounting, Vol.65 Spring 1992
- Eldon Hendriksen, Acounting theory, New York : R.D. Irwin, 1992
- Frederick, Choi, Financial Disclosure and Entry to the European Capital, Journal Accounting Research, autumn,,1972,
- R. Brief R. « Accountants Responsibility in Historical Perspective" The Accounting Resview, Vol. 50, No. 1975 2
- urendra S. Singhvi, « Characteristics and Implication of Inadequate Disclosure : A case study of India », The International of Accounting, Vol.3, No.2, Spring 1968



كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا